د. عبدالعزيز محمد الدخيل

عبد الله بن حمود الطريقي
(وزير البترول السعودي الأول)

من أجل التاريخ والأجيال

الفارابي

عبد الله بن حمود الطريقي

(وزير البترول السعودي الأول)

د. عبد العزيز محمد الدخيل

عبد الله بن حمود الطريقي
(وزير البترول السعودي الأول)

من أجل التاريخ والأجيال

دار الفارابي

الكتاب: عبد الله بن حمود الطريقي
المؤلف: د. عبد العزيز محمد الدخيل

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 ـ الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2010
ISBN: 978-9953-71-576-6

مقدمة

البترول في الشرق الأوسط وبالتحديد في منطقة الخليج العربي في تاريخه محطات رئيسية هامة. المحطة الأولى بدأت منذ بداية القرن العشرين حتى عام 1960م حيث ولدت "أوبك" ·منظمة الدول المصدّرة للبترول. ومن أهم مكونات هذه المرحلة التاريخية هو صراع الدول المالكة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية مع الشركات المكتشفة والمستخرجة للنفط. وكان الصراع في بدايته حول اتفاقيات الامتياز والمشاركة والسيادة الوطنية على النفط وضرائبه. لعب عبدالله بن حمود الطريقي الذي عُيِّن في عام 1949م مديراً لمكتب مراقبة شؤون البترول في المنطقة الشرقية التابع لوزارة المالية في المملكة العربية السعودية، دوراً هاماً وأساسياً في الدفاع عن حقوق بلاده السيادية والبترولية، وساهم في تكوين اتحاد بين المنتجين لمواجهة اتحاد الشركات والحكومات الغربية، فتمت ولادة أوبك في العام 1960م.

المحطة الثانية في تاريخ بترول الشرق الأوسط بدأت في بداية السبعينيات من القرن العشرين، وانطلقت شرارتها الأولى في عام 1973م، عندما استطاعت دول الأوبك تصحيح سعر برميل النفط فارتفعت إيرادات دول الأوبك من صادراتها النفطية ارتفاعاً كبيراً من 35.961 مليون دولار أمريكي عام 1973م إلى 115.840 مليون دولار عام 1974م أي حوالى ثلاثة أضعاف، وتلا ذلك الحظر البترولي من قبل الدول العربية المصدّرة للنفط بقيادة المملكة العربية السعودية على كل من هولندا والولايات المتحدة اللتين دعمتا إسرائيل في حربها مع مصر عام 1973م. هذه المحطة يمكن تسميتها محطة إمساك الأوبك بزمام القيادة في مجال تسعير النفط والإنتاج.

اتجه عبدالله الطريقي إلى دراسة الجيولوجيا البترولية وصناعتها كشاب حلمه وأمله أن يُقدّم شيئاً لبلده، وكان واضحاً وجلياً لكل مُطّلع على الشؤون الاقتصادية أن المملكة العربية السعودية تعتمد اعتماداً كلياً في حياتها الاقتصادية على إمكاناتها النفطية. في عام 1973م وأنا أحضّر لرسالة الدكتوراه في جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية، شعرت بما شعر به عبدالله الطريقي،

عندما اتجه لدراسة الجانب الجيولوجي للصناعة البترولية، العمود الفقري لحياة بلاده الاقتصادية.

لم يكن موضوع السيادة الوطنية على موارد النفط وحماية المصلحة الوطنية في عقود الامتياز هو الشغل الشاغل في عام 1973م، فهذه إشكاليات المرحلة الأولى وقد توجت هذه المرحلة بالنجاح بجهود رجالها وعلى رأسهم عبدالله الطريقي وزير البترول السعودي آنذاك.

في العام 1973م كانت الإشكالية تتعلق في تحديد السعر الأمثل لبرميل النفط، بعد أن أصبح في يد الحكومات، ممثلاً في مجلس وزراء النفط في أوبك. شدني هذا الأمر كثيراً لأهميته في تعزيز إيرادات الدولة من مبيعات خام النفط، على أسس اقتصادية سليمة تأخذ في الاعتبار ظروف الأمد القصير واحتمالات الأمد الطويل. فكتبت رسالتي للدكتوراه في هذا الموضوع في عام 1974م وكان عنوانها قاعدة مثلى لتحديد السعر الأمثل لبترول الشرق الأوسط An optimum base for pricing Middle East crude oil[1] وبهذا عرفت عبدالله

(1) Abdulaziz Aldukheil

An optimum base for pricing Middle East Crude Oil. Indiana University 1974.

الطريقي نموذجاً وطنياً قبل أن ألقاه شخصياً وتقوم بيننا صداقة ومودة.

في مقابلة صحفية كانت هي الأخيرة قال عبدالله الطريقي :

"أنا من أفراد هذه الأمة العربية أو من هذا الجيل الذي عانى التخلف ورأى كيف تمر الفرص الثمينة ، لمستقبل الأمة العربية إذا ما قدر لها أن يكون لها مستقبل لا يتم إلا بتوحيد صفوفها في كيان واحد اقتصادي، سياسي، عسكري على أساس أن يكون أهل مكة أدرى بشعابها، وأن الأمر شورى بين الجميع وأن تكون الأمة العربية مكونة من اتحاد ولايات لكل ولاية الحق في إدارة شؤونها الداخلية وتسيير أمورها ولا يشترط عليها إلا الحفاظ على الكرامة والحقوق الإنسانية"[(2)].

عبدالله الطريقي شعلة مضيئة في تاريخ الوطن

---

(2) نفط العرب، السنة الخامسة عشرة العدد (4) كانون الثاني/يناير 1980م

والصناعة البترولية السعودية والعالمية، أُطفئت الشعلة في أول عمرها قبل أن تضيء باقي الطريق، لكنها أوقدت شعلات في ضمير كل مواطن مخلص لوطنه ولأمته. والشعلة في الضمير الحي لا تُطفأ، سيبقى عبدالله الطريقي حياً في الضمائر، وسيأتي الزمن الذي تضاء له في تاريخ الوطن وفي ذاكرة الأجيال شموع.

توفّي عبدالله الطريقي رحمه الله في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر 1997م ونُقل جثمانه إلى الرياض ودُفن فيها. حزنت وحزن كل رفاقه ومحبيه على فقدانه، وكان أقل ما يمكن أن أقوم به لتخليد ذكرى هذا الراحل العظيم، وريقات تحكي جزءاً من تاريخ كفاحه من أجل مبادئ وقيم آمن بها لخدمة وطنه وأمته. خرج من الدنيا زاهداً لايملك منها حتى القليل، تاركاً لوطنه ثروة من القيم والكرامة والنزاهة هي أغلى وأثمن من كل البلايين في عرف وقاموس الشرفاء.

الرياض: د. عبد العزيز محمد الدخيل
6/ 6/ 2010م

عبدالله بن حمود الطريقي

وُلد عبدالله بن حمود الطريقي عام 1918 في الزلفي، إحدى قرى نجد المتناثرة في صحراء الجزيرة العربية، وفي رحلة طويلة مع الحياة سافر إلى الكويت والهند ثم إلى القاهرة التي انخرط في مدارسها حتى حصل من جامعة القاهرة، كلية العلوم عام 1943 على البكالوريوس في علم طبقات الأرض والكيمياء، ثم واصل الدرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، طالباً في جامعة تكساس بمدينة أوستن، لدراسة هندسة الجيولوجيا البترولية في جامعتها. وبعد أن أكمل دراسته وتدريبه عام 1947، عاد إلى وطنه المملكة العربية السعودية عام 1948م.

وقّعت المملكة العربية السعودية اتفاقيات الامتياز البترولية التي بموجبها تأسست الشركات الأمريكية المتحدة والمتضامنة تحت اسم شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) عام 1933 ثم عام 1935، أما

البترول فلم يُكتشف بكميات كبيرة إلّا قبل الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة. لكن مصالح الحلفاء الغربيين اقتضت عدم التوسع في الإنتاج والتصدير حتى تضع الحرب أوزارها. تزامن الانطلاق في أعمال الشركات الأمريكية البترولية صاحبة الامتياز في المملكة، وعودة الشاب السعودي من عاصمة البترول الأمريكية إلى بلاده عام 1948. فلم تُضع الحكومة السعودية وقتاً في وضع الرجل في المكان المناسب، ولم يُضع هو وقتاً في البحث عن بدائل، فعُيّن عام 1949 مديراً لمكتب مراقبة شؤون البترول في المنطقة الشرقية الذي كان تابعاً آنذاك لوزارة المالية. ثم عُيّن مديراً عاماً لإدارة شؤون الزيت والمعادن عام 1954 وهو أعلى منصب حكومي في هذا الحقل آنذاك. وفي كانون الأول/ ديسمبر من عام 1960 أُنشئت وزارة مستقلة للبترول والمعادن، عُيّن الطريقي وزيراً لها فكان أول وزير للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. أُحيل على التقاعد في آذار/ مارس عام 1962، بعد أن أمضى ما يقارب الأربعة عشر عاماً في خدمة بلاده في مجال النفط، منها سنة وأربعة أشهر وزيراً.

لعب عبدالله الطريقي دوراً أساسياً وهاماً في إعادة تكوين العلاقة بين شركات البترول العالمية الغربية العاملة في الشرق الأوسط والحكومات المالكة للثروات البترولية منطلقاً من بلاده المملكة العربية السعودية. كان اهتمامه منصباً على تضييق تلك الفجوة الكبيرة بين القليل الذي تحصل عليه الحكومة من عائدات النفط، والكثير الذي تأخذه الشركات. وكيف لا يكون هذا جُلّ اهتمامه وبلاده التي بدأت تواً مشوارها الطويل في البناء والتكوين، لا تملك من مقومات الحياة المادية إلّا القليل جداً جداً. فهي في أمس الحاجة إلى كل درهم يخرج من باطن أرضها ومن تحت ترابها لتحسين حالة المواطن الصحية والمعيشية والتعليمية. لكن الطريقي وجد، وهو يعمل من أجل تحقيق مشروعه الوطني، أن جميع شركات البترول العالمية الغربية تحارب من خندق واحد، سواء العاملة منها في الشرق الأوسط أو في أي مكان في العالم. فعرف أن الشركات البترولية العالمية لا تجابه على انفراد، وأن الاتحاد والتضامن بين الدول المنتجة شرط أساسي إذا ما أرادت هذه الدول استرجاع بعض حقوقها.

لقد أسس عبدالله الطريقي قواعد الفكر الوطني

البترولي في الشرق الأوسط بعد انهيار الحركة الإيرانية على يد مُصدّق عام 1954، عندما دفع بتيارات انطلقت لتغيير العلاقة غير المتوازنة بين الشركات البترولية والحكومات وإبدالها بعلاقات جديدة تعيد للوطن سيادته على ثروته البترولية، وتعطي للشركات ما تستحقه من عائد على استثماراتها ورؤوس أموالها.

الفكر الذي تبناه الطريقي وضحّى من أجله وعمل على نشره وتطبيقه لم يأت من فراغ أو من استلهامٍ لنظرية أو أيديولوجية راديكالية ثورية، بل إنه فكر مؤسس على عناصر جذرية في شخصيته وتكوينه منها:

1) الرغبة الصادقة المخلصة في خدمة وطنه وأمته العربية.

2) الإيمان القويّ بحق الحكومات والشعوب في السيادة على مواردها الطبيعية والاستفادة القصوى منها.

3) الاعتراف بحق الشركات الأجنبية في الحصول على عائد ملائم يتناسب مع مخاطر استثماراتها وتكاليفها.

4) المعرفة العلمية والعملية بفنون الصناعة البترولية ومعادلاتها وشؤونها المحلية والدولية.

5) تقديره للتخصص والمنهج العلمي في بحث

القضايا وإيجاد الحلول، فلم يتردّد في استقطاب الخبرات والكفاءة العربية والأجنبية لمساعدته على حل قضايا بلاده البترولية.

ويمكن للباحث أن يقف على هذه العناصر في شخصية الطريقي من خلال استقراء حياته التي كانت حافلة بالمواقف والأقوال التي توضح أن هذه العناصر جزء بنيوي في فكر الرجل وسلوكه. وسوف أستعرض مع القارئ نماذج من سيرة حياته تتمحور حول دوره في إعادة الهيكلة لمرتكزات أساسية في منظومة العلاقة بين الحكومات وشركات البترول العالمية: أولاً في بلاده المملكة العربية السعودية، وثانياً على مستوى العالم. ولا يمكن لهذا البحث السريع أن يأتي على كل ما يجب أن يقال، لذا فإنني سوف أحاول الجمع بين الإيجاز والشمول.

أولاً: في المجال الوطني

بعد أن وضعت الحرب الكونية الثانية أوزارها عام 1948 بدأت شركات البترول الأمريكية صاحبة الامتياز لحقول النفط السعودية استخراج وتصدير خام البترول بعد

أن أوقفته خلال فترة الحرب. وقد كانت العلاقة بين الشركات والحكومة القائمة على اتفاقيتي عام 1933 وعام 1935، تتسم بعدم التوازن، كما هي الحال بالنسبة إلى معظم العقود المبرمة في الشرق الأوسط، حيث تسيطر الشركات بشكل كامل وانفرادي على الإنتاج والتسعير وتعطي للحكومات نزراً يسيراً من الأرباح الكبيرة التي تحققها من مبيعات النفط. فحتى عام 1950 كان جميع ما تحصل عليه المملكة من قيمة البترول هو 4 شلنق ذهب للطنّ الواحد أي ما يعادل 22 سنتاً للبرميل الواحد، بينما كان سعر البرميل الخام من الخليج العربي حوالى (2) دولارين وتكلفة الإنتاج حوالى (15) سنتاً. أي أن المملكة كانت تحصل على 22 سنتاً من برميل نفطها، بينما تحصل الشركة على 163 سنتاً أي أكثر من 700%.

استطاعت المملكة العربية السعودية أن ترفع حصتها من دخل البترول إلى 50% من صافي الدخل الذي تحققه الشركات بعد خصم التكاليف، بموجب اتفاقية المشاركة التي وقعت بين المملكة والشركات في كانون الأول/ ديسمبر عام 1950م. وقد ساعد على قبول الشركات هذه

الاتفاقية معرفة الحكومة السعودية بوجود هذه المعادلة في توزيع الدخل بين الحكومة الفنزويلية وشركات البترول العاملة هناك.

يقول عبدالله الطريقي في تصريح له عام 1960، عندما كان مديراً عاماً لإدارة البترول والمعادن في وزارة المالية عن تلاعب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) في بعض المعاملات الحسابية :

"في الماضي لم نشعر بالاطمئنان وراحة البال في تعاملنا مع شركات الزيت حتى في الحصول على ما وافقوا وقبلوه ودعوني أعطيكم مثالاً واحداً. عندما اتفقنا مع الشركة على تقاسم الدخل الصافي بنسبة 50% لكل طرف في عام 1950 وبعد عام أو يزيد اكتشفنا أن أرامكو كانت تقيّد مبلغ (40 . 1) دولاراً لحساب شركاتهم الأم على حساب ضريبة الدخل السعودية، مما ينقص حصة المملكة من 50% إلى 32% وعندما سألناهم عن ذلك قالوا لنا إن هذا الخصم لحساب الشركات الأم من أجل عمليات التسويق،

ونحن لم نوقّع على مثل هذا الاتفاق أو نقبله[3].

وفي مقابلة مع مندوب مجلة الزيت العالمي World Oil السيد جاك ايرل، وجه الصحفي السؤال التالي للوزير الطريقي :

"إلى أي مدى أفادت شركات الزيت العالمية دول الشرق الأوسط المنتجة للزيت ؟ وكيف يمكن تحسين هذه الفوائد وكذلك تحسين العلاقات القائمة بين الشركة والحكومة؟"[4].

فأجاب الطريقي:

"إن شركات الزيت، بما حصلت عليه من امتيازات للزيت في مناطق واسعة من الشرق الأوسط في عالم ذي احتياطي شحيح من الزيت، استطاعت أن تزود بلدان العالم بنصيب كبير مما تحتاج إليه من الطاقة على

(3) زهير مكداشي، مجموعة الدول المصدرة للبترول، ص26

(4) أخبار البترول والمعادن، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 1961م

شكل زيت، وأن تحصل بذلك على أرباح كبيرة. وخلال المراحل الأولى من الأعمال كانت شركات الزيت تدفع عوائد لا تتجاوز 22 سنتاً عن كل برميل من الزيت يتم إنتاجه. ولكن هذه الأرباح الضخمة كانت حافزاً كافياً دفع حكومات الشرق الأوسط إلى فرض ضرائب من شأنها أن تجعل إيرادات هذه الحكومات ما نسبته 50 في المائة من مجموعة الأرباح الصافية التي تجنيها الشركات من بيع الزيت الخام. وعلى الرغم من حصص الحكومات البالغة 50 في المائة فإن شركات الزيت العاملة في الشرق الأوسط لا تزال تحقق مردوداً سنوياً يراوح ما بين 60 و70 في المائة من قيمة استثماراتها. وهذا هو أعلى مردود في العالم كله. ومع ذلك فإن تنظيم العلاقات ما بين الحكومات والشركات قائم على أساس اتفاقات امتياز الزيت وهي اتفاقات تضع الشركات في موضع يمكنها من السيطرة على إنتاج المادة الرئيسية من مواردنا

الطبيعية وبيعها (هذه المادة هي في الواقع دم الحياة بالنسبة إلينا)، دون أن تترك للحكومات أية سلطة للفصل في أمور قد يكون لها تأثير كبير في اقتصادنا. وهكذا نجد أنه ليست لدى الحكومات طريقة لمراقبة التقلب في العمل، ذلك التقلب الذي قد يعرض سلامتنا الوطنية للخطر. وما لم تصبح شركات الزيت الأجنبية هذه، محلية في كيانها وما لم تُفصل عن الشركات الأم التي تسيطر عليها وما لم تسهم حكومات الدول المنتجة في ممارسة عمليات الزيت في بلادها، فإن الفوائد التي تجنى من الزيت ستظل ناقصة جداً، ومقتصرة على مبلغ ما من المال يدفع بصورة أوتوماتيكية".

وفي حديث مع مندوب الجريدة نفسها يسأل الصحفي الوزير الطريقي، فيقول إن الناس يترقبون بلهفة رد وزارتكم الإيجابي على البيان الذي نشرته شركة الزيت العربية الأمريكية حول موضوع المائة والثمانين مليون دولار وعن استعدادها للذهاب إلى التحكيم فما رأي وزارتكم؟

فيجيب الطريقي:

"إن المسائل الضريبية مع شركات البترول في بلادنا تحل بموجب نظام ضريبة الدخل السعودي الصادر بمرسوم ملكي كريم والذي تخضع له أرامكو".

ويظهر واضحاً هنا تأكيد الطريقي واهتمامه بترسيخ مبدأ السيادة الوطنية على الثروة فهو يقول إن المسائل الضريبية تخضع لقانون البلاد، لأن سنّ الضرائب على المواطنين والأجانب هو من حق السيادة الوطنية، لذا فإن المرجعية الأساسية للخلاف بين المملكة وشركة الزيت العربية الأمريكية في موضوع الضرائب هو نظام الضريبة السعودي وليس التحكيم.

ويقول في هذا المجال عام 1965 أي بعد ثلاث سنوات من إحالته على التقاعد في مقال بعنوان سياسة ليبيا البترولية:

"إن محاولة الحكومة الليبية تحسين شروط الامتيازات عمل يستحق الثناء ولكن الأحسن من هذا كله القيام بمراقبة شاملة للشركات العاملة والتأكد من أنها تنفذ شروط

الامتيازات بدقة وأمانة وإنها لا تفسر لمصلحتها أو على حساب مصلحة الشعب العربي في ليبيا"[5].

وفي مكان آخر في المقال نفسه يتعرض لنقطة أخرى ذات علاقة بتصرفات شركات البترول والتزامها بقوانين العمل والعمال حيث يقول:

"وجدت شركة البترول العربية الأمريكية (أرامكو) أن تطبيق قانون العمل والعمال على جميع العمال الذين تحتاج إليهم في أعمالها سيكلفها كثيراً، ولهذا ابتدعت فكرة المقاولين وأصحاب السيارات فأتت بمجموعة من عمالها ممن يظهر على سيمائهم عدم الفطنة والذكاء العادي، وقالت لهم: "كونوا مقاولين" فكانوا. وكانت مهمة هؤلاء المقاولين الجدد جمع العمال الراغبين وأن تأتي الشركة بالمعدات والمهندسين فيدربوا المقاول وعماله للقيام بالعمل المطلوب منهم.

---

(5) مجلة الغاز والبترول العربي، 1965م.

وبهذه الطريقة تكون الشركة غير مسؤولة عن
تدبير المساكن والتأمين الصحي والعناية
بالعامل وعائلته. والمستفيد من هذه العملية هو
الشركة والمقاول الجديد، أما العامل فيحرم
من جميع الخدمات والعناية التي يجب أن
توفرها له الشركة. وهؤلاء المقاولون
وأصحاب السيارات بعد أن يرتفع مستواهم
المعيشي من عمال عاديين إلى أصحاب
أعمال، يبدون وكأنهم مقتنعون بأنهم كذلك
فتراهم يركبون السيارات الفخمة ويدخنون
السيجار ويلبسون كالأمريكان ويعطون لمن
يقابلهم الفكرة بأنهم يعتقدون بأنهم قد وصلوا
إلى ما وصلوا إليه بمجهوداتهم الخاصة وأنهم
ليسوا أداة للإضرار بمواطنيهم".

ويقول في معرض حديث له عن سلوك الشركات
البترولية تجاه المحافظة على حقول النفط:

"الشركات البترولية لايهمها إلا الربح
السريع وهي قصيرة النظر لعدم اطمئنانها إلى
المستقبل، وهي تحاول تحقيق الربح بأقصر

الطرق. ولهذا فهي لا تهتم بما سيحدث للحقول من أضرار نتيجة للطرق غير العلمية التي تتبعها كما أنها لا تهتم كثيراً بالأسعار مادامت لا تحقق أرباحاً خصوصاً إذا كانت الخصميات تذهب لمالكيها أو لشركائها" .

لم يكن الطريقي راديكالياً في تعامله مع الشركات الأجنبية، رغم انتمائه الوطني والقومي، فكان يحترم العقود والاتفاقيات المبرمة معها، ولكنه كان يطالب الشركات ويفرض عليها احترام ما التزمت به في العقد. كان يؤمن بمبدأ التطور التدريجي فكان يتقدم إلى موقع لينتقل منه إلى موقع أفضل. يحدد مطالبه تجاه الشركات على أسس علمية قانونية بعيداً عن التشنّج السياسي.

تحدث الطريقي يوماً عن اتفاقية الامتياز مع الشركة اليابانية للبترول في المنطقة المحايدة بعد توقيعها فقال قولاً نستطيع من خلاله قراءة بعض من فكره فيما يتعلق ببنود اتفاقية الامتياز مع شركات البترول الأمريكية التي يرى ضرورة إعادة النظر فيها، يقول[6]:

---

(6) أخبار البترول والمعادن، العدد الثالث، تشرين الأول/أكتوبر 1961م.

1) هذه الاتفاقية (مع الشركة اليابانية) أعطت الحكومة الحق في الإشراف المباشر على الإنتاج وكذلك تحديد الأسعار.

2) كما أدخلت الحكومة شريكة من البئر إلى السيارة حيثما وجد نشاط للشركة في المنطقة المحايدة.

3) حطمت هذه الاتفاقية قاعدة الـ 50% (مبدأ مناصفة الأرباح) وجعلت نصيب الحكومة 56%.

4) أزاحت هذه الاتفاقية ما يعتبر بأنه غبن وتقييدات لسلطة الحكومة كما هو وارد في نصوص الاتفاقيات الأخرى.

5) هذه الاتفاقية جعلت الحكومة المشرف الأول على الثروة في البلاد.

وفي مجال الشأن الداخلي لوزارته، ركّز عبدالله الطريقي في تنظيم جهاز الوزارة على استقطاب موظفين من ذوي التخصّصات والكفاءات العالية من السعوديين والعرب والأجانب ليكونوا عوناً له لتنفيذ برنامجه الطموح في زيادة حصة الحكومة من الدخل من جهة، وإحكام الرقابة ومتابعة الشركات الأمريكية لتطبيق بنود الاتفاقية من جهة أخرى. لامه البعض على استخدامه كوادر عربية

بدلاً من الكوادر السعودية للعمل في الوزارة، وقد وجه سائل صحفي إلى عبدالله الطريقي سؤالاً بهذا الخصوص. يقول فيه:

يا صاحب المعالي هناك من يقول إنكم تشجّعون توظيف الأجانب في مراكز حساسة ولا تتيحون مثل هذه الفرصة لأبناء البلاد، ويدللون على ذلك بأن في وزارتكم عدداً كبيراً من غير السعوديين فهل يتكرم معاليكم بتوضيح ذلك؟

ويرد عبدالله الطريقي بقوله:

"وزارة البترول والثروة المعدنية هي الوزارة المسؤولة عن أكبر ثروة للبلاد والذين يمثلون شركات الزيت العاملة في البلاد هم رجال أكفاء قديرون في شؤون عملهم وهم بالطبع حريصون كل الحرص على مصالح الشركات التي يمثلونها والتي كثيراً ما تضاربت ومصلحة البلاد. لذا كان ضرورياً أن تضم هذه الوزارة كفاءات ممتازة تستطيع بدورها أن تحافظ على مصلحة البلاد. ولا

أعتقد أن هناك من ينكر ندرة الكفاءات الوطنية خاصة في مجال البترول، فلم يكن أمامنا إلا الاستعانة بالخبرات من الخارج، أما ما يقال عن تشجيعي للأجانب فهذا هراء لا أساس له من الصحة، فأنا أؤمن بأن حق المواطن في العمل هو حق مقدس ولكن هل من المعقول أن نجابه رجالات الزيت الذين يعملون في الشركات في بلادنا والذين يحملون أرقى الشهادات بحملة الابتدائي "الشهادة الابتدائية"؟ إن ذلك أمر سوف يؤدي إلى ضياع حقوقنا وإنني لأعجب من أولئك الذين يقولون هذا ولا أدري إذا كانوا يعلمون بأن في أرقى جامعات العالم أكثر من ستين طالباً سعودياً (مبتعثون من قبل هذه الوزارة) ويدرسون للالتحاق بهذه الوزارة، وهم الذين سوف نعتمد عليهم في إدارتها في المستقبل. ثم ليأتوني بمثل عن سعودي واحد تقدم لهذه الوزارة ثم فضلت عليه أجنبياً في مستواه العلمي نفسه. خذ مثلاً الشباب

الذين يديرون هذه الوزارة فقد سعيت إلى بعضهم قبل أن يسعوا إليّ وإني لأنتظر الوقت الذي يحتل فيه السعوديون جميع المناصب في هذه الوزارة بلهفة بالغة وهذا ما سوف تكشف عنه الأيام"[7].

ويتابع السائل موضوعه فيقول:

ولكن ما رأي معاليكم في وجود شخص أمريكي على رأس دائرة الحسابات في وزارتكم - ألا ترون أن هذا الرجل قد يعطف على بني جلدته ويساعدهم على حساب مصلحتنا؟

فيرد الطريقي:

"هذا غير صحيح أيضاً لأنه (في غياب الموظف السعودي المؤهل) فإن وجود هذا الخبير الأمريكي معنا يجعلنا في موقف أحسن مما لو كان إنجليزياً أو هولندياً مثلاً

---

(7) حديث مع مندوب جريدة الخليج العربي نشر في العدد الثاني من الدورية الشهرية التي يصدرها قسم العلاقات العامة بوزارة البترول السعودية - أيلول/ سبتمبر 1961م.

لكي لا يكون في وسع شركات الزيت الأمريكية أن تقول إن الإنجليزي أو الهولندي قد تحيز ضدها ثم في إمكاننا أن نرفض آراءه إذا كانت في غير مصلحتنا وما رأيك في أنه يؤيدنا الآن تأييداً مطلقاً في جميع المشاكل المعلقة بيننا وبين الشركات".

كان عبدالله الطريقي وزير البترول والمعادن عام 1961م يحمل في قلبه وعقله مشروعاً وطنياً عملاقاً للصناعة البترولية في المملكة العربية السعودية، ورداً على سؤال عن المشاريع المستقبلية التي يخطط لها، قال الطريقي، إن أهم مشروعات الوزارة في المستقبل هي[8]:

1) تهيئة المواطنين للعمل في صناعة البترول وتعريب وظائف هذه الصناعة.

2) إنشاء شركة وطنية مساهمة بين الدولة والشعب لاستغلال الثروات البترولية والمعدنية.

---

(8) أخبار البترول والمعادن، وزارة البترول والمعادن ، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، تشرين الأول/أكتوبر، 1961م.

3) إدخال تحسينات هامة على اتفاقيات الامتياز الحاضرة بحيث تتلاءم ومصلحة البلاد.

4) استغلال الثروة المعدنية في البلاد إلى أبعد الحدود الممكنة لتساعد الثروة البترولية ولتخفف من اعتماد الدولة على مورد واحد للدخل القومي.

5) المساهمة في إنشاء صناعات بتروكميائية توفر مجالات العمل للمواطنين وتقلل من الاستيراد وتزيد من الدخل القومي للبلاد عن طريق التصنيع.

الأعمال التي قام بها عبدالله الطريقي لإعادة هيكلة الصناعة البترولية في المملكة العربية السعودية انطلاقاً من مبادئه وتوجهاته الوطنية والفنية يصعب على الباحث المستعجل الإلمام بها، خصوصاً عندما يجابه الإنسان بذلك النقص المحزن في توثيق أعمال رجل وضع اللبنات الأولى لبناء أو إعادة بناء المؤسسة البترولية في المملكة العربية السعودية.

إن حفريات الطريقي، وخطواته في القطاع البترولي، ينطق بها المكان قبل الإنسان وإن دستها في التراب رياح الزمن، تتعرف على تضاريسها وأنت تتحدث إلى نفر من

الرجال الذين عملوا معه، وساروا معه جزءاً من مشواره الطويل.

أختتم هذا الجانب من حياة عبدالله بن حمود الطريقي بكلماته التي افتتح بها نشرة دورية لوزارة البترول والثروة المعدنية كان من خلالها يخاطب الآخرين، يقول:

"لقد قلت في رسالتي الأولى - والخطاب موجه إلى المواطن - إنني أريدك أن تفهم رسالتنا لتضم جهدك إلى جهودنا في تنمية ثروة بلادنا لتكون أداة فعّالة لإسعاد مواطنينا ورفع مستواهم المعيشي والفكري. نرجو أن تكون قد وصلت مما قرأت من أعداد حتى الآن إلى تكوين فكرة عما نحاول عمله. وإننا يا صديقي المواطن نرحب ونرجو أن تتكرم بالاتصال بنا لتنقدنا فالنقد بناء، ولتبدي رغبتك التي يسعدنا تحقيقها. إن رسالة هذه الوزارة كما تفهمها هي المحافظة على مصالح البلاد ولا نستطيع تحقيق هذا الهدف

إلا بتعاون المخلصين من أبناء هذه البلاد"[9].

ثانياً: في الساحة الدولية

المجال الدولي والمجال الوطني، ساحتان مترابطتان رغم الحدود الفاصلة بينهما، لسببين : الأول يتعلق بطبيعة السوق حيث يستخرج النفط من دول ويصدّر إلى دول أخرى تستهلكه، فالعالمية هنا جزءٌ من تكوين السوق. والسبب الآخر لأن معظم مؤسسات الإنتاج شركات دولية أجنبية. وهذا يفرض أيضاً عالمية في عقود الامتياز والإنتاج بين الشركات المنتجة للنفط والدولة المالكة له. اهتمام عبدالله الطريقي بقضايا التعاون الدولي كان نابعاً أساساً من اهتمامه بالمجال الوطني المتمثل في رفع مستوى الدخل الحكومي من إيرادات النفط وزيادة مساهمتها في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بشؤون النفط. يقول الطريقي في هذا المجال:

"استغلت الشركات الاحتكارية جهل

---

(9) أخبار البترول والمعادن، تشرين الأول/أكتوبر، 1960م

حكومات البلاد العربية وفرضت عليها بواسطة الحكومات الاستعمارية (التي كانت قد بسطت حمايتها على بعض الإمارات العربية) شروطاً مجحفة كان من نتائجها أنه في الفترة السابقة على العام 1950 حين كان سعر البرميل من البترول الخام من الخليج العربي حوالى (2) دولارين وكانت تكلفة إنتاجه حوالى (15) سنتاً لم يكن ما يعطى للحكومات العربية من الأرباح يزيد في معدله على 10 - 20 سنتاً عن كل برميل"[10].

لقد وجد الطريقي من خلال بحثه المتواصل عن مداخل وثقوب توصله إلى أهدافه الوطنية المتمثلة في إعادة التوازن إلى معادلة تقسيم الدخل بين الحكومة والشركة، أنه حيثما يتجه يجد نفسه في دائرة محكمة مغلقة من الشركات البترولية العالمية المتضامنة، فازداد يقينه وترسخ إيمانه أن التحزب بين الشركات لن يقوى عليه إلّا تحزب مثله بين الدول المنتجة للنفط. هذا

(10) مجلة البترول والغاز العربي، كانون الأول/ديسمبر، 1967م.

الاتجاه الاستراتيجي للطريقي نحو العالمية من أجل توظيفها في خدمة الإقليمية والوطنية، يختلف عن الإستراتيجية التي يلاحظها الدارس لتاريخ السياسات النفطية الحديثة في الشرق الأوسط، التي أعطت للعالمية مكان الصدارة على حساب القضايا والمسائل الوطنية البترولية لا من أجلها. ولاشك أن للزخم الإعلامي الدولي وصحافة البترول الدولي دوراً هاماً في دعم هذا الاتجاه ونشره.

كان عبدالله الطريقي المدير العام لشؤون الزيت والمعادن في المملكة العربية السعودية المسؤول الفعلي عن هذا القطاع أمام جلالة الملك ورئيس مجلس الوزراء، يراقب عن كثب ما يحدث لإيران بعد أن أمّمت ممتلكات شركة البترول الأنجلو - إيرانية عام 1951م (سُمّيت لاحقاً بريتش بتروليوم B. P)، حيث قاطعت جميع الشركات البترولية الغربية البترول الإيراني تضامناً مع الشركة البريطانية وشلت حركة البلاد الاقتصادية، وسقطت حكومة مصدق الإيرانية عام 1954م. تجربة إيران كانت بالنسبة إليه مثالاً حياً للقبضة التي تسيطر بها الشركات البترولية العالمية على السوق

العالمية، والتي تضرب بها كل دولة منتجة تحاول الانعتاق من هذا الطوق الحديدي.

عقدت حكومة المملكة العربية السعودية في 29 حزيران/يونيو 1953م مع الحكومة العراقية أول اتفاقية تعاون رسمية بين دولتين منتجتين للنفط. وقد استفادت الحكومة العراقية من اتفاقية التعاون مع المملكة فطالبت الشركات البترولية العاملة بالعراق بتطبيق اتفاقية المشاركة 50 - 50 المعمول بها في السعودية. وهكذا بدأت الاتفاقية السعودية تنتقل من دولة إلى أخرى حتى عمت دول المنطقة المنتجة للنفط.

وفي عام 1955م رفض عبدالله الطريقي السماح لشركات البترول إجراء حسم على الأسعار لمصلحة الزيادة في الكميات المنتجة Volume Discount، والتي تصل إلى 5 . 18% واعتبر ذلك مخالفاً لاتفاقية المشاركة. وقد نجحت المملكة في ذلك وألغت الحسومات على الأسعار. وفي عام 1958م طالب العراق الشركات البترولية بتطبيق المبدأ نفسه عليها، وإلغاء الحسومات التي تقتطعها الشركات من أسعار البترول العراقي.

وعلى المستوى المؤسسي العربي كان الطريقي نشطاً

في تفعيل دور الجامعة العربية لخدمة قضايا النفط العربي، ففي عام 1954 قرر مجلس الجامعة العربية إنشاء مكتب خاص للبترول أصبح إدارة لشؤون الزيت عام 1959. وقد قامت إدارة شؤون الزيت بصياغة الكثير من الاتفاقيات وإعداد الكثير من التقارير، ولكن هذه المساعي لم يكتب لها النجاح بسبب الصراع السياسي والأيديولوجي الذي كان مستعراً في هذا الوقت، وهذه هي حال الحكومات العربية قديماً وحديثاً خلافاتها السياسية والأيديولوجية تجُبُّ ما قبلها وما بعدها وتُلغي كل مجال للتعاون وإن كان في ذلك التعاون فوائد جمة لمواطنيها.

أما على المستوى العالمي فقد بدأ التعاون وانطلق مع فنزويلا تلك الدولة البترولية الكبرى في القارة الأمريكية الجنوبية والتي تعمل بها شركات بترولية عالمية لها امتيازات وعمليات إنتاج في الشرق الأوسط أيضاً. لقد بدأت فنزويلا تحركاً من أجل تحسين ظروفها التعاقدية مع الشركات البترولية في نهاية الأربعينيات، حتى استطاعت الوصول إلى مبدأ مناصفة الربح الصافي من مبيعات البترول مع الشركات البترولية. هذا المبدأ

عُرف بمبدأ الـ50% والذي انتقل من فنزويلا إلى الشرق الأوسط عن طريق المملكة العربية السعودية، كما ذكرنا سابقاً.

بعد اكتشاف حقول النفط الكبيرة في المملكة بدأ نفط الشرق الأوسط يحتل مكاناً هاماً في سوق البترول العالمي في بداية الخمسينيات. وحيث أن تكلفة إنتاج نفط الشرق الأوسط وخصوصاً العربي منخفضة فقد قامت شركات البترول العاملة في فنزويلا بتخفيض سعر البترول الفنزويلي الذي تزيد تكلفة إنتاجه عن منطقة الشرق الأوسط، وذلك ليساوي سعر بترول الشرق الأوسط المنخفض بقرار من الشركات البترولية العاملة في الشرق الأوسط.

السعر الأمثل عندما يوجد منتجان أحدهما يتمتع بتكلفة إنتاج منخفضة والآخر بتكلفة إنتاج مرتفعة هو السعر المساوي لتكلفة المنتج الحدي أي المنتج ذي التكلفة العالية، خصوصاً عندما تكون مصالح الشركات البترولية في الشرق الأوسط وفنزويلا مترابطة وليست متنافسة، وهذا يعني إبقاء سعر البترول الفنزويلي على ما هو عليه ورفع سعر بترول الشرق الأوسط إلى مستوى

سعر البترول الفنزويلي. وبذلك يحقق البترول العربي ربحاً أعلى من نظيره الفنزويلي. وتزداد بذلك نسبة الأرباح على مبيعات البترول السعودي فتستفيد الشركات وتستفيد الدولة. ولكن بما أن شركات البترول العالمية تولي أهمية أكبر لمصالحها ومصالح دولها، لذا، فإنها عمدت إلى تخفيض سعر البترول العربي وتخفيض سعر البترول الفنزويلي معه. هذه السياسة السعرية تخدم مصالح الشركات ودولها الغربية المستهلكة خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن الشركات التي تشتري البترول الخام بهدف تكريره وبيعه هي الشركات الأم في الولايات المتحدة والدول الغربية المالكة للشركات البترولية في الشرق الأوسط وفنزويلا.

وبعد طول عناء ومعاناة مع الشركات البترولية رأت فنزويلا أن من مصلحتها القيام باتصال مباشر مع حكومات الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، للتفاهم حول قضية تخفيض الأسعار من قبل الشركات العالمية التي بدا أنها تستخدم كل طرف لضرب مصالح الطرف الآخر. فأرسلت بعثة من المسؤولين الفنزويليين عام 1949 لزيارة المنطقة والاتصال بالحكومات

والمسؤولين عن البترول فيها ومنها المملكة العربية السعودية. وفي صيف عام 1951م دعت فنزويلا وفوداً من الدول العربية المنتجة للنفط وإيران لزيارتها.

لم يجد الفنزويليون القادمون إلى منطقة الشرق الأوسط بحثاً عن التعاون والتضامن بين الدول المنتجة للنفط حماساً ودعماً لمشروعهم مثل الذي وجدوه لدى الشاب السعودي عبدالله الطريقي، العائد تواً إلى أرض الوطن بكل الأمل والإصرار على إعادة تنظيم العلاقة بين الشركات والدول المالكة للنفط، التي سادت في وقت لم يكن لدى الحكومة كفاءة وطنية تساعدها على فهم أسرار تلك الصناعة، ولم تكن لديها المادة التي تغنيها عن الحاجة إلى ذلك المبلغ الزهيد الذي دفعته الشركات ثمناً لامتياز هو الأكبر في العالم.

ينقل فهد بن عبد العزيز الكليب في "كتابه علماء وأعلام وأعيان الزلفي"، عن عبدالله الطريقي قوله:

"إن الهدف من التحاقي بكلية العلوم هو
خدمة وطني بما أن البترول هو الثروة الطبيعية
التي أنعم الله تعالى بها على المملكة".

وعلى غرار الدور الذي قام به الطريقي من خلال

شخصيته الوطنية واستراتيجيته البترولية الهادفة إلى إعادة التوازن للعلاقة بين الشركات العالمية والحكومات، فإن شخصية بيريز الفونسوا وزير الطاقة الفنزويلي لعبت هي الأخرى دوراً مماثلاً. لقد التقى الرجلان على ذات المبدأ والهدف، فاندفعا في دعم العلاقة التعاونية بين بلديهما بشكل خاص وبين المنطقتين الأمريكية الجنوبية والشرق الأوسط بشكل عام. لقد كانت جوانب هذا التعاون كثيرة، منها على سبيل المثال تبادل كبار الموظفين للعمل في كل من وزارتي البترول السعودية والفنزويلية، فقد أوفد الطريقي كلاً من الأستاذ/ هشام ناظر والأستاذ/ محمد جخدار من موظفي وزارة البترول السعودية آنذاك للعمل في وزارة البترول الفنزويلية لمدة عام تقريباً للاطلاع على نظام العمل وأسلوبه هناك، وجاء بالمقابل إلى وزارة البترول السعودية موظفون من وزارة البترول الفنزويلية للغرض نفسه.

في السادس من شهر شباط/فبراير 1959 أجرت شركة شل أويل Shell Oil Co. وهي إحدى شركات البترول العالمية العاملة في فنزويلا تخفيضاً للأسعار يراوح ما بين خمسة إلى خمسة عشر سنتاً للبرميل

الواحد. وفي الثاني عشر من الشهر نفسه 1959، قامت شركة بريتش بتروليوم British Petroleum Company، وهي شركة بترول عالمية أخرى تعمل في الشرق الأوسط بإجراء تخفيض في أسعار البترول الكويتي والإيراني والقطري بنسبة تزيد على ذلك التخفيض الذي قامت به شركة شل أويل في فنزويلا. وبعد شهر واحد خفّضت شركة شل أويل العاملة في فنزويلا سعر البترول الفنزويلي مرة أخرى ليوازي ذلك التخفيض في الأسعار الذي أجرته شركة بريتش بتروليوم في الشرق الأوسط.

وفي الشهر ذاته شباط/فبراير 1959 تقدمت فنزويلا باحتجاج إلى الحكومة البريطانية التي تملك 51% من أسهم شركة الزيت البريطانية تدعوها فيه لمساعدتها على وقف ما تقوم به الشركة من تخفيض لأسعار البترول في الشرق الأوسط الذي أثر بشكل سلبي في أسعار البترول الفنزويلي. ولكن الحكومة البريطانية، وشركة البترول البريطانية لم يعيرا هذا الاحتجاج أي انتباه أو يقيما له أي وزن بدليل استمرار الشركات في إجراء المزيد من التخفيضات.

عقد المؤتمر العربي الأول للزيت First Arab Oil

Congress في القاهرة في شهر نيسان/إبريل من عام 1959 ودعُيت إليه فنزويلا وإيران كمراقبين. وقد لعب عبدالله الطريقي الذي رأس وفد المملكة إلى هذا المؤتمر دوراً هاماً وأساسياً في دعم الموقف الفنزويلي المطالب بالتعاون بين الدول المنتجة للحد من تسلط الشركات البترولية وعدم اهتمامها بالأضرار الاقتصادية المترتبة على قيامها بتخفيض أسعار البترول. وشكل المؤتمرون لهذا الغرض لجنة استشارية لشؤون الزيت Oil Consultative Commission شاركت فيها إيران وفنزويلا والدول العربية المنتجة للنفط والجامعة العربية للنظر في إمكانية العمل الجماعي للوقوف في وجه الشركات. ولكن اللجنة لم تنجح في الوصول إلى قرارات هامة بسبب الصراع السياسي آنذاك بين الجمهورية العربية المتحدة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، وبعض الدول المشاركة في اللجنة مثل إيران الشاه، وعراق عبد الكريم قاسم. وأمام فشل مشروع التعاون بين الدول المنتجة للنفط التي أعمتها أهدافها السياسية الضيقة عن رؤية الأهداف الاقتصادية الكبرى، استمرت شركات النفط الدولية في

تخفيض أسعار النفط العربي والفنزويلي الواحد تلو الآخر.

وأمام هذا التحدي السافر من قبل شركات البترول العالمية للمصالح الاقتصادية القومية للدول المنتجة للنفط، كان الطريقي قطب الحركة المضادة لتسلط الشركات البترولية في المنطقة العربية والشرق الأوسط، يتبادل الرأي مع زميله الوزير الفنزويلي بيريز الفونسوا فيما يجب عمله. وفي الثالث عشر من شهر أيار/مايو 1960 أطلق الاثنان دعوة للدول المنتجة للنفط لتبني سياسة بترولية مشتركة تحمي مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، وتضع حداً لتسلط شركات البترول العالمية على سياسة الإنتاج والتسعير من جانب واحد، وتوقف استهتارها بالأضرار الاقتصادية التي يعاني منها الوطن والمواطنون من جراء تخفيض أسعار البترول وإيرادات الحكومة منه.

لم تعبأ الشركات البترولية بهذا النداء. بل على العكس من ذلك وقفت منه موقف التحدي، وأمرت بتخفيض جديد لأسعار البترول في الشرق الأوسط في آب/أغسطس 1960 وصل إلى 6%. وأمام هذه الغطرسة

والتحدي من شركات البترول العالمية كان على وزير البترول والمعادن السعودي عبدالله الطريقي أن يتحرك، وأدع الكلام له كي يحدثنا عما جرى في ذلك الوقت، يقول رحمه الله:

"بعد أن قامت الشركات مرة أخرى بتخفيض أسعار البترول في شهر آب/أغسطس 1960م قررت حكومات البلاد المنتجة والمصدّرة للبترول أن تعمل معاً لوقف تلاعب الشركات العاملة في بلادها، فهذه الشركات قد أقدمت على تخفيض الأسعار تدفعها مصالح شخصية وقومية ولذلك لابد من اتخاذ تدابير تحمي مصالح البلاد المنتجة. وقد أبرق كاتب هذه السطور (والحديث هنا لعبدالله الطريقي) إلى وزير النفط الفنزويلي متسائلاً عن الموقف الذي ستتخذه حكومة فنزويلا إزاء الشركات. فجاء الرد بأن فنزويلا تؤيد موقف المنتجين في الشرق الأوسط ولن توافق على تخفيض أسعار صادراتها. وفي الوقت نفسه تلقيت برقية من الشيخ جابر الأحمد

الصباح وزير مالية الكويت يطلب فيها توحيد موقف الحكومات المصدرة للبترول، وبعد ذلك اتصلت بحكومة العراق وطلبت الذهاب إلى بغداد وقد وافقت حكومة العراق على توجيه دعوة لكل من إيران وفنزويلا والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر (التي حضرت كمراقب فقط) للاجتماع في بغداد في شهر أيلول/سبتمبر 1960م. وتقرر في هذا الاجتماع تنفيذ فكرة منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول. وفعلاً تم تكوين هذه المنظمة".. وهكذا ولدت أوبك OPEC[11].

ويقول في عام 1965، بعد مضي خمس سنوات على تأسيس الأوبك وفي المقال نفسه:

"إن المنظمة منذ إنشائها في شهر أيلول/ سبتمبر 1960م حتى اجتماع طرابلس في ليبيا لم تحقق شيئاً مهماً من أهدافها ولكنها حققت

(11) مجلة البترول والغاز العربي، تشرين الثاني/نوفمبر، 1965م.

شيئاً مهماً جداً وهو وجودها نفسه. فلو أن المنظمة لم تنشأ لربما كانت خسارة البلاد المنتجة والمصدرة للبترول لا تقل عن ألف مليون من الدولارات وذلك لأن إنشاءها جعل الشركات المستغلة للبترول وحكومات البلاد المستهلكة توقف ضغطها لتخفيض البترول الخام مما جعله يثبت على الحد الذي وصل إليه في عام 1960م".

ويقول في نهاية المقال:

"إن تماسك أعضاء المنظمة والمثابرة على العمل سوية كفيل بأن يحفظ مصلحة جميع المنتجين، كما أن زيادة الطلب العالمية على المواد البترولية في المستقبل كفيلة بأن تعطي للجميع فرصة لتطوير إمكانياتها البترولية بشكل يحقق مصالحها الوطنية".

منظمة الدول المنتجة والمصدّرة للبترول - أوبك - التي بذر فكرتها واستنبت كيانها من أرضية سياسية متناقضة في الدول المنتجة للبترول عبدالله الطريقي وزميله الوزير الفنزويلي السنيور جوان بابلو بيريز ألفونسوا قلبت

العلاقات البترولية بين الدول المنتجة وشركات البترول رأساً على عقب. انتزعت للدول حقوق السيادة المطلقة على الإنتاج والأسعار من أيدي الشركات، فلم تعد قرارات رفع الأسعار أو خفضها وزيادة الإنتاج أو الحد منه خاضعة لإرادتها، توجّهها حيث ما تكون مصالحها ومصالح دولها دون اعتبار لمصالح الدول المالكة للبترول أو تقديراً لظروفها الاقتصادية. ولكن هل أحسنت الحكومات الوطنية صنعاً ورشّدت قرار السعر والإنتاج ورفعت المصلحة المشتركة الكبرى لها مجتمعة فوق المصلحة الفردية الآنية؟ وهل غلّبت الاستغلال الأمثل للثروة الوطنية الذي تعتمد عليه رفاهية مواطنيها الاقتصادية في حاضرهم ومستقبلهم، على المصالح السياسية والشخصية الضيقة ؟ هذه وغيرها أسئلة سيجيب عنها التاريخ، وخوفي أن تكون معظم الإجابات نفياً والمحصلة سلباً، ولكن مهما كانت النتيجة، فإن تحرير القرار الاقتصادي لموارد الأمة الاستراتيجية من الإرادة الأجنبية إلى الإرادة الوطنية، يظل هدفاً سامياً، لأنه يتعلق بالسيادة الوطنية. هذا الإنجاز وحده كافٍ لكي يُبقي

اسم وتاريخ وزير النفط السعودي الأول عبدالله الطريقي حاضراً في ذاكرة بلاده وأمته جيلاً بعد جيل.

عاد عبدالله بن حمود الطريقي إلى وطنه عام 1948م، ووطنه في أشد الحاجة إلى مواطن متعلم مخلص تُوكل إليه شؤون الزيت وتنظيم العلاقة مع شركات البترول العالمية، فوجدت حكومة المملكة العربية السعودية في الرجل مطلبها وسلمته الزمام، فأصبحت شريكة في العطاء لأنها كانت صاحبة القرار.

الطريقي من جانبه عاد وهو في أشدّ الشوق للعمل والعطاء الوطني، فالمعرفة التي أخذها من مصادرها العلمية، والوطنية المؤسسة على الأمانة الأخلاقية والمالية، كانت مبادئه ومرتكزاته. لم يكن من أصحاب الأيديولوجيات اليمينية أو اليسارية، المستوردة أو المهجّنة رغم انتشارها ورواج سوقها آنذاك، بل كان وطنياً مخلصاً لأهله وأمته أعد جدول أعماله من حاجة بلاده ورسم سياساته لمصلحة وطنه.

أُحيل على التقاعد في أيلول/سبتمبر من العام 1961م، ولو توقّفت عقارب الساعة عند هذا الزمن لكفاه ما قدمه. لكن تغيير المواقع والألقاب لم يقعده ولم

يثنه عن عزمه، فما كفّ عن العطاء وما ساوم على المبادئ. قدّم الرأي والمشورة لمن طلبهما في الكويت وأبوظبي والعراق وسوريا وليبيا والجزائر . زعامات متنوعة، وأيديولوجيات مختلفة . أما بالنسبة إليه فجميعهم عرب والثروة النفطية ملك لهذه الشعوب العربية.

لم يكن راديكالياً لا يعترف بدور الشركات الأجنبية ومساهماتها ولا بأهمية رأس المال الأجنبي وحقه في الربح والأمان، ولم يكن من الرفاق وبائعي الشعارات، ولم يخرج عن الصراط لكي يعود إليه، بل كان ثابتاً على صراطه الوطني المستقيم رغم كل الزوابع والرياح.

فلنقرأ معاً ما كتبه الطريقي في مقال له عن سياسة ليبيا البترولية في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1965م:

أولاً: "إنني اعتبر أن البترول الليبي ملك خالص للشعب العربي في ليبيا، ويجب أن تذهب جميع الفوائد التي تنتج عن استخراجه إلى هذا الشعب، بعد أن يسمح لرأس المال الأجنبي باسترداد جميع المصاريف التي تحملها للعثور على هذا البترول وتطويره وإنتاجه ثم تصديره. يضاف إلى كل هذا ربح معقول على هذه الأموال الموظفة يضمن استمرار تدفق رأس المال

الأجنبي إلى ليبيا ومساعدة حكومتها الموقرة على تطوير إمكانيات البلاد الأخرى.

ثانياً: إن ما هو في مصلحة الشعب الليبي هو في مصلحة الأمة العربية كلها من محيطها إلى خليجها. وإن أي خير يصيب شعب ليبيا تستفيد منه الجماهير العربية في كل مكان. كما أن أي غبن يقع على الشعب الليبي نتيجة لتطبيق شروط امتيازات مجحفة بحقوق العرب في ليبيا يضر المصالح العربية كلها في المدى الطويل.

ثالثاً: إننا ونحن نكتب هذا الكلام نريد أن يتأكد إخواننا في ليبيا أن دوافعنا هي مصلحة ليبيا وشعبها الباسل، وأننا لسنا غرباء عن هذا الشعب المكافح، فقد قدمنا النصيحة لحكومة ليبيا عندما كانت لا تملك ذهباً ولا فضة، ونحن نقدمها الآن بدون ذهب ولا فضة للسبب نفسه وهو أن شعب ليبيا شعب عربي ونحن عرب. وقد قلنا في الماضي إنه يجب على الحكومة التساهل إلى أبعد الحدود مع الشركات الأجنبية وإعطاء هذه الأخيرة الفرص المناسبة والتشجيع الدائم للبحث والتنقيب عن الرواسب البترولية في الصحراء الليبية. وبعد اكتشاف البترول واسترجاع رأس المال الموظف تفرض الحكومة

صمتك نسمع الكثير ونسمع نداء من أجل الوطن، نداء ما توقفت عن الجهر به، أينما كنت وكيفما كنت. في الزمن الرديء يخرج الأبطال من الدنيا بصمت وهكذا خرجت، لكن لك في قلوب من عرفوك بشخصك أو عرفوك بأعمالك المكانة العليا، ولك في قلب التاريخ الوطني صفحات مشرقة لابد هو كاتبها ولابد للأجيال من كلمة حق في كفاحك هي قائلتها. ستبقى ويبقى كل من أحرق شموعه ليضيء ليل الوطن نجماً ساطعاً في سمائه.

الخاتمة

عرفت الأخ والصديق عبدالله الطريقي في الجزء الأخير من حياته وهذا الكُتيّب الصغير لا يكفي لاستيعاب التاريخ الكبير لعبدالله بن حمود الطريقي، إن هي إلّا خطوة متواضعة لتوثيق تاريخ هذا المواطن والمسؤول الذي أثبت في هذا الزمن الرديء أن للمواطنة الحقة أهلها، وللأمانة والأخلاق العليا سدنتها، لا تثنيهم عن مبادئهم قوة قاهر، ولا يصدهم عنها إغراء مقتدر.

يا صديقي وصديق كل مواطن، أحب هذه البلاد بصحرائها وجبالها وسهولها ووديانها ومدنها وموانئها قبل بترولها ومالها، يا من أعدت إلى هذا الوطن الكثير من حقوقه التي سلبتها شركات البترول العالمية، وأعدت إلى الدول النفطية سيادتها على ثرواتها، ويا من أطلقت في عالم البترول صوتاً لا يزال صداه يقرع الآذان الصماء. خرجت من الدنيا زاهداً في جاهها ومالها، صامتاً وفي

السَّعْودة يقوم على بناء الإنسان علمياً وفنياً كمدخل وشرط أساسي لحقه في الوظيفة فيكسب رزقه بجده واجتهاده لا بثوبه وعقاله. فيصبح المواطن منتجاً ويصبح الوطن كبيراً.

في جدة، وقال لي فور انتهاء دراستك أرسل إليّ بشهاداتك ودرجاتك. وهذا ما فعلت بعد ثلاثة شهور من مقابلتي إياه. ومرت ثلاثة أسابيع ولم يأتني رد، فذهبت إلى جدة وقابلته وسألته عن حال طلبي فقال، كتبنا لثلاث جامعات أمريكية نبحث لك عن قبول ونحن في انتظار الرد. ثم أمر لي بتذكرة ذهاب وإياب إلى حيث يقيم الأهل، وقال لي اذهب لزيارة أهلك وسنبرق لك حين وصول الرد، ولم يمضِ أسبوع إلّا والبرقية تصلني وتطلب حضوري، وكنت قد سبقتها بيوم واحد إلى جدة، وفي غضون أيام أُكملت لي جميع إجراءات سفري، وكنت في طريقي إلى الجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية".

وفي هذا المجال رُويت لي قصص كثيرة، وأرقام كبيرة عن الطلبة السعوديين الذين تم ابتعاثهم للدراسة والتخصص في علوم البترول المختلفة من أجل تعريب هذه الصناعة الوطنية، ونقلها من أيدٍ أجنبية إلى أيدٍ سعودية مدربة مؤهلة. لقد كان للطريقي رأي وأسلوب في

العربية الأمريكية (أرامكو) أن تدفع الربح
المستحق للحكومة من عمليات شركة التابلاين
بأثر رجعي لمدة عشر سنوات 1948-
1958م. لم توافق الشركة على طلب وزير
البترول السعودي ودخل الطرفان في حوار
قانوني ظل قائماً لسنوات طويلة حتى انتهى
في نهاية المطاف لمصلحة المملكة العربية
السعودية".

وفي حديث آخر مع أحد كبار موظفي وزارة البترول ورد اسمه ضمن قائمة أسماء الطلبة السعوديين الذين ابتعثهم الطريقي وزير البترول للدراسة في الجامعات الأمريكية تهيئة لالتحاقهم للعمل في مؤسسات البترول الحكومية، قلت له أخبرني كيف تم ابتعاثك، فقال:

"كنت طالباً في بيروت عام 1957 عندما
علمت بمقدم الأستاذ/ عبدالله الطريقي إليها
فذهبت إليه في فندقه وقلت له إنني شاب
سعودي في المرحلة الأخيرة من دراستي
الثانوية، وأرغب في دراسة الجيولوجيا
البترولية، فحياني وشجعني وكتب لي عنوانه

وأنا أبحث عن أعمال الرجل في زوايا ذاكرة الرجال التقيت أحد الذين عملوا مع الطريقي زمناً طويلاً وسألته عما يحمله في الذاكرة عن ذلك الزمن البعيد. رفع حاجبيه وأطلق ناظريه إلى الفضاء البعيد كأنه يرصد شيئاً في سماء التاريخ، ثم قال لقد كان زمانه زماناً كله عطاء أذكر منه قصة ميناء صيدا. قلت: وما هي؟ قال:

"أسست شركة أرامكو عام 1948 شركة التابلاين لنقل الزيت السعودي عبر الأراضي السعودية والأردن وسوريا إلى ميناء صيدا في لبنان، وقد وجد الطريقي بعد القيام بمراجعة حسابات الشركة أن هناك أرباحاً تتحقق من عمليات النقل عبر الأنابيب مقارنة بالنقل البحري من ميناء رأس تنورة إلى صيدا، وبما أن اتفاقية الشراكة بين الحكومة والشركة توجب تقاسمهما للربح الصافي مناصفة، وحيث أن شركة التابلاين وإن كانت مملوكة للشركات الأمريكية فإن عملياتها تتعلق بنقل البترول السعودي الذي يمر معظمه بالأراضي السعودية، فقد طلب الطريقي من شركة الزيت

الامتياز الموقعة ولكنه طالب بحق السيادة للدولة في سنّ الضرائب على المواطنين والأجانب أفراداً وشركات وإعادة النظر في الاتفاقيات. لذا فإن عبدالله الطريقي يعتبر بحق مؤسس المدرسة الوطنية في الفكر البترولي العربي.

كان سلاحه في شق هذا الطريق وإقامة هذا البنيان، القانون الدولي ومنطق العدالة. يطلب الخبرة المؤسسة على الإخلاص والأمانة أينما كانت لتأسيس وتحقيق مصلحة بلاده. حاجّ الشركات الأمريكية المدعوة إلى مؤتمر البترول العربي الثاني في بيروت عام 1960، وطالبها باسم الوفد السعودي منطلقاً من مبادئ القانون الدولي بالاعتراف بقوة السيادة الوطنية على نصوص العقد المبرم بين الشركة والحكومة إذا كان الأمر يتعلق بالمصالح الوطنية. راجع القيود والدفاتر ودقق الحسابات والتكاليف من أجل الوصول إلى تقدير صحيح وسليم لحجم الأرباح الصافية التي تتقاسمها الدولة والشركة، فكشف حسومات كانت تقدمها شركة الزيت العربية الأمريكية لشركاتها الأم على حساب ضريبة الدخل السعودية، فأوقفها وأعاد الأموال إلى خزينة الدولة.

عبر الأراضي السورية. وشاركته في تقديم المشورة للحكومة الليبية أثناء صراعها مع شركات البترول العالمية عام 1971. وعملنا معاً في الجزائر مستشارين لقضايا البترول. لم تكن المادة معبودته أو مطمعه، فهموم الوطن والعرب كانت قضيته الأولى ومركز اهتمامه. هموم تلازمه أينما كان وتشغل فكره في كل زمان".

تلقت الحركة الوطنية للسيطرة على الثروة البترولية للبلاد المنتجة للنفط ضربة قاضية على يد شركات البترول العالمية ومن ورائها الدول الغربية المستهلكة في المعركة التي استهدفت تأميم شركة البترول الأنجلو - إيرانية عام 1951 وانتهت بسقوط حكومة مُصدّق الإيرانية عام 1954م. فأعاد عبدالله الطريقي بناء قواعد الحركة الوطنية وأسس مدرستها على مبادئ أقل راديكاليةً وأكثر عقلانية وواقعية، أقام مبدأ السيادة الوطنية على الثروة البترولية وثبته ولكنه لم يلغ حق الشركات العالمية في الاستثمار والربح. احترم العقود الموقعة مع الشركات ولكنه طالبها بالأمانة والصدق في التطبيق. اعترف بشرعية اتفاقيات

يساعد إخواننا على وضع الأمور في نصابها والمحافظة على ثروة شعب ليبيا البترولية التي أودعها الله أرضهم لا لمصلحة هذا الجيل من الليبيين فقط بل ولمصلحة الأجيال القادمة"[12].

في إطار التهيئة والتحضير لهذا البحث المتواضع عن عبدالله الطريقي، أجريت حديثاً مع زميله الدكتور/ نقولا سركيس، الذي كان يشاركه في إدارة المكتب العربي للدراسات البترولية في بيروت، ويرأس تحرير مجلة البترول والغاز العربي فقال لي:

"لقد كان رحمه الله مثالاً للوطنية والإخلاص، وقد كان يتمتع باحترام جميع المسؤولين عن الشؤون البترولية في الدول العربية، باختلاف توجهاتهم السياسية، شاركت معه في حل قضايا بترولية عربية كتلك التي نشبت بين العراق وسوريا في صيف عام 1972 عندما تنازعا على رسوم الترانزيت عن أنبوب البترول العراقي المار

(12) مجلة البترول والغاز العربي، تشرين الأول/أكتوبر، 1965م.

الليبية شروطاً عادلة تضمن استمرار بقاء الخبرة الأجنبية وتحفظ لليبيا الفوائد التي يجب أن تجنيها من ثرواتها الطبيعية، كما أننا نريد أن نقول لإخواننا الذين جعلوا من أنفسهم حراساً للمصالح الأجنبية في ليبيا وفي بعض البلاد العربية الأخرى، إن أصحاب رأس المال وكذلك حكومات البلاد التي يأتي منها هذا الرأسمال الأجنبي قادرة كل المقدرة على القيام بهذه المهمة، وإن الثروات البترولية في الوطن العربي ملك خالص للشعوب العربية. ولو أرادها الله ملكاً للشعوب التي تملك رأس المال والخبرة لأوجدها في بلادهم فلا تعطوا للأجانب أكثر مما أعطاهم الله.

رابعاً: نحن نؤمن بالقول الذي معناه: "إن أهل مكّة أدرى بشعابها" ولكننا نؤمن أيضاً بالحديث الشريف الذي معناه "أشقى الناس من أخذ تجاربه عن نفسه".

وعليه فليسمح لنا إخوتنا في ليبيا بعد هذه المقدمة الطويلة أن نضع أمامهم تجارب الدول العربية المنتجة والمصدّرة للبترول وكذلك تجارب الشعوب الأخرى التي سبقتهم في هذا المضمار، والتي عانت كثيراً من مغالطات شركات البترول العالمية، لعل ما سنقدمه هنا

المحتويات

عرفت الأخ والصديق عبدالله الطريقي في الجزء الأخير من حياته وهذا الكُتيّب الصغير لا يكفي لاستيعاب التاريخ الكبير لعبدالله بن حمود الطريقي، إن هي إلاّ خطوة متواضعة لتوثيق تاريخ هذا المواطن والمسؤول الذي أثبت في هذا الزمن الرديء أن للمواطنة الحقة أهلها، وللأمانة والأخلاق العليا سدنتها. لا يثنيهم عن مبادئهم قوة قاهر، ولا يصدهم عنها إغراء مقتدر.

يا صديقي وصديق كل مواطن، أحب هذه البلاد بصحرائها وجبالها وسهولها ووديانها ومدنها وموانئها قبل بترولها ومالها، يا من أعدت إلى هذا الوطن الكثير من حقوقه التي سلبتها شركات البترول العالمية، وأعدت إلى الدول النفطية سيادتها على ثرواتها، ويا من أطلقت في عالم البترول صوتاً لا يزال صداه يقرع الآذان الصمّاء. خرجت من الدنيا زاهداً في جاهها ومالها، صامتاً وفي صمتك نسمع الكثير ونسمع نداء من أجل الوطن، نداء ما توقفت عن الجهر به، أينما كنت وكيفما كنت. في الزمن الرديء يخرج الأبطال من الدنيا بصمت وهكذا خرجت. لكن لك في قلوب من عرفوك بشخصك أو عرفوك بأعمالك المكانة العليا، ولك في قلب التاريخ الوطني صفحات مشرقة لابد هو كاتبها ولابد للأجيال من كلمة حق في كفاحك هي قائلتها. ستبقى ويبقى كل من أحرق شموعه ليضيء ليل الوطن نجماً ساطعاً في سمائه.

د.عبدالعزيز الدخيل

الدكتور عبدالعزيز محمد الدخيل، المملكة العربية السعودية

- حائز شهادة الدكتوراه من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد وإدارة الأعمال العام 1974م، عن رسالة بعنوان قاعدة مثلى لتحديد السعر الأمثل لبترول الشرق الأوسط (An optimum base for pricing Middle East crude oil).
- مارس التدريس في الجامعة كمساعد مدرس أثناء الدراسة، كما درس الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، وفي جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة كبروفسور زائر.
- مارس العمل الحكومي وتدرج في عدة وظائف، حتى أصبح وكيل وزارة المالية لشؤون المالية والحسابات حتى استقالته في أواخر العام 1979م من منصبه ليبدأ مشواره البحثي والاستشاري في المجال الاقتصادي والمالي، وقد أنشأ عدة مراكز وشركات استشارية منها المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل ومجموعة الدخيل المالية.
- شارك في العديد من المؤتمرات الدولية مثل المؤتمر الأول لرؤساء دول الأوبك في الجزائر في العام 1975م، ومؤتمر الشمال والجنوب في باريس في العام 1978م (North-South Dialogue- Paris, France) . وترأس العديد من مجالس إدارة الشركات والبنوك السعودية والعربية.
- مارس البحث الأكاديمي وله عدد من البحوث والمقالات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ونشرت في الصحف والمجلات المحلية والدولية.
- له كتاب باللغة الإنجليزية بعنوان The banking System and its performance In Saudi Arabia وكتاب باللغة العربية بعنوان نظرة خليجية لقضايا عربية.